الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية جربة حومة السوق

المحضر الجملي لجلسة المجلس البلدي
في دورته الإستثنائية لسنة 2019
ليوم الثلاثاء 2019/12/24

تبعا لمقتضيات القانون الأساسي لمجلة الجماعات المحلية عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 09 ماي 2018، وخاصة الفصل 216 منه،
وبناء على الدعوة الكتابية الموجّهة للسادة أعضاء المجلس البلدي لبلدية جربة حومة السوق بتاريخ 20 ديسمبر 2019 لحضور جلسة المجلس البلدي في دورته الإستثنائية بتاريخ 2019/12/24 **على الساعة الرابعة مساء**، وعلى الإعلان عن موعد إنعقاد الدورة عن طريق البلاغات الإذاعية والإشهار بالأماكن العمومية وعن طريق الموقع الإلكتروني،

إلتأمت الجلسة المذكورة بتأخير 30 دقيقة عن موعدها المحدد بتسجيل حضور 17عضوا من أعضاء المجلس البلدي (مثبت ببطاقة الحضور) بإعتبار **السيّد رئيس البلدية** وهم السيدات والسادة:

- **أمال كرويـــــــة:** المساعدة الأولى لرئيس البلدية، رئيسة لجنة التصرف في المرفق العام،
- **هيثم الحمرونـــي :** المساعد الثاني لرئيـــس البـــلدية،
- **فوزي بوصـــفـارة:** المساعد الثالث لرئيـس البـــلدية،
- **هدى ريحـــــــان :** المساعدة الرابعة لرئيس البـلدية،
- **مراد الميساوي:** رئيس الدائرة البلدية حومة السوق ورئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة،
- **ســارة يامـــــون:** عضــوة،
- **توفـــيـــق دالـــي :** رئيس الدائرة البلدية بـمزراية،
- **العربي عبد الرزاق بوشداخ:** رئيس لجنة الـــــــشباب والرياضـة،
- **ريم العـــــســـــاس:** رئيسة لجنة المرأة والأسرة والمساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين،
- **لطـــفي بن مولـــى:** رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات،
- **هبة بن يوســـــف:** رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة،
- **آمال الـــــبعطـور:** رئيسة لجنة التواصل والإعلام،
- **نسرين بن حـــريز:** عضــوة،
- **عفـاف البارونـــي:** عضوة،
- **خالد الزريـــــعة:** رئيس لجنة اللامركزية والتعاون الدولي
- **فاطمة التلـــــيلي:** عضوة،

وتغيب بعذر السيدات والسادة:

- **محفوظ بن عايـد :** رئيس الدائرة البلدية بالرياض،
- **كوثر الملوح:** رئيسة لجنة الشؤون الإجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة،
- **مريم بن تمليســت:** رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصـــــرف،
- **مختار بن خمـيس:** رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعـليم (لتواجده خارج الجزيرة)،

- هشام حنينـــــــي: رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية (لتواجده خارج الجزيرة)،
في حين تغيّب بدون عذر السادة والسيدات :
- الزهير تغـــلات: عضو،
- مريـم الفيـتوري: عضو،
- فـردوس بوجناح : عضـوة،
- سامي بن عيـسى: رئيس لجنة التنمية المحـــــلية،
- مراد بعزيـــــز: عضـو،
- مصطفى سويسي: عضو،
- فوزية الـهواري: عضوة،

وحضر عن الإدارة البلدية السيّدات والسادة : - عبد الرؤوف الحمداني – نبيل بن حداده - هندة البرجي –- رياض بوحمده – الحسين دغفاص
وبحضور ثلّة من المجتمع المدني والإعلاميين وعدد من المواطنين.
وتطبيقا لمقتضيات الفصل 218 من مجلة الجماعات المحلية تولى السيّد عبد الرؤوف الحمداني مكلّف بالكتابة العامة كتابة الجلسة بمساعدة السيّد رياض بوحمده رئيس مصلحة النزاعات.

إفتتح السيّد الحسين جراد رئيس المجلس البلدي الجلسة مرحبا بأعضاء المجلس الحاضرين والإعلاميين والمجتمع المدني والإداريين معلنا إختتام ماراطون الجلسات لهذه السنة بعقد هاته الجلسة التي تخص **المصادقة على أسعار تبتيت الأسواق البلدية لسنة 2020**

ثم أحال الكلمة إلى السيدة آمال كروية المساعدة الأولى التي قدمت المذكرة التالية:
"بناء على أحكام مجلة الجماعات المحلية في الجانب المتعلّق باستلزام المعاليم الواجبة بالأسواق والمسالخ البلدية ومنشور السيّد وزير الشؤون المحلية والبيئة الصادر في الغرض والذي يوضّح جميع المراحل التي يستوجب اعتمادها، تمّ اعتماد المراحل التالية للقيام بالمطلوب :8
بتاريخ 28 أكتوبر 2019 : تمّ عقد مجلس بلدي إستثنائي للمصادقة على الأسعار الإفتتاحية للأسواق البلدية لسنة 2020 وكراسات شروط استلزام الأسواق البلدية لنفس السنة.
في 30 نوفمبر 2019 : خلال الدورة العادية الرابعة لانعقاد المجلس البلدي تمّت المصادقة على تغيير عنوان كراس الشروط من كراس شروط لزمة سوق الدواب إلى كراس شروط لزمة سوق الدواب والأعلاف وتمّ بتاريخ :
* **19 نوفمبر 2019** : إجراء بتة أولى عن طريق المزاد العلني (بعد احترام جميع الإجراءات السابقة لانعقادها بالإعلان وتعليقه بمكان الإعلانات ونشره وتنزيله على الصفحة الرسمية والتواصلية الإفتراضية للبلدية وذلك حسب التراتيب الجاري بها العمل و لضمان تحقيق المبادئ العامة لتسيير هذا المرفق الإقتصادي والمنصوص عليها بالفصل 75 من مجلة الجماعات المحلية حيث صدر الإعلان عن البتة العمومية للمرة الأولى بتاريخ 29 أكتوبر 2019)، كانت نتيجتها

التبتيت في **الأسواق الأسبوعية** بسعر يفوق السعر الإفتتاحي البالغ 110 ألف دينار بأربعة وعشرين ألف دينار (24 ألف د) **أي 134 ألف دينار** .

* **<u>03 ديسمبر 2019</u>** : تمّ إجراء بتة ثانية عن طريق المزاد العلني تمّ فيها اعتماد نفس التمشي الإجرائي للبتة الثانية لم تسفر إلى أية نتيجة حيث لم يشارك في البتة أية مُزايد .

* **<u>17 ديسمبر 2019</u>** : تطبيقا لما ورد بالمنشور السالف الذكر، تمّ عقد جلسة التفاوض المباشر (المراكنة) ، حيث تمّ الاتصال هاتفيا بعدة مشاركين (توفّر للبلدية أرقامهم)، كما تمّ تنزيل إعلان في الغرض على الصفحة الرسمية والتواصلية الإفتراضية للبلدية لضمان المنافسة والمساواة بين المشاركين ، وكانت نتيجتها النهائية كما يلي :

ع/ر	السوق	الثمن بالدينار
1	سوق الجملة للخضر والغلال وسوق الزيتون	260.000,000 د
2	المعلوم على الذبح والجلود	35.000,000 د
3	سوق الدواب	65.000,000 د
4	سوق الجملة للأسماك	100.000,000 د
5	الإشغال الوقتي للطريق العام من طرف المقاهي والمطاعم والمحلات	40.000,000 د
6	السوق المركزية	13.000,000 د
7	معلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق	15.000,000 د
	المجموع	**528.000,000 د**
8	الأسواق الأسبوعية	134.000,000 د
	الجملـــــــــــــة	**662.000,000 د**

ومقارنة بالأسعار الإفتتاحية فإنّ **الفارق بينها وبين ثمن اللّزمة يساوي 138 ألف دينارا** (800 – 662 = 138 ألف دينارا) ،

علما و أنّ :الفارق بين السعر الإفتتاحي وثمن اللزمة بعنوان 2019 يساوي **453 ألف دينارا (967 – 514 = 453 ألف دينارا)**

ويفوق ثمن اللزمة لسنة 2019 بـ **148 ألف دينارا** (662- 514 = 148 ألف دينارا).

إثر ذلك طلب السيّد رئيس البلدية من أعضاء المجلس إبداء ملاحظاتهم وكانت كالتالي :

- السيدة هدى ريحان :

اعتبرت أن جلسة التفاوض المباشر تم عقدها بتاريخ 2019/12/17 في غياب أعضاء لجنة المالية الذين انسحبوا حسب تعبيرها من جلسة التفاوض لعدم جدية العروض مستندة إلى الفصل 79 من النظام الداخلي للمجلس البلدي الذي ينص على أن الآراء والمقترحات تتخذ بالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها أعضاء اللجنة (الإستغلال المباشر) وأن تقارير اللجان ومحاضر جلساتها تعرض على المجلس البلدي عند التداول حول الموضوع المتعلق بها طبقا لمقتضيات الفصل 81 من النظام الداخلي وقد تسائلت أين هي محاضر جلسات التبتيت.

كما أبدت ملاحظة ثانية تخص لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف التي تهتم بالشأن الإقتصادي بما في ذلك الأسواق البلدية طبقا لمقتضيات الفصل 67 من النظام الداخلي معتبرة أن جلسات التبتيت تم ترأسها من طرف المساعدة الأولى لرئيس البلدية كما أكدت عدم موافاة السادة والسيدات أعضاء المجلس البلدي بأسماء المستلزمين لإجراء مقارنة مع الفائزين باللزمات السنة الماضية وقد أبدت إنطباعا من أن الأسماء هي نفسها تتكرر كل سنة والتي تتداول على إستلزام الأسواق كما تسائلت عن مدى تطبيقهم لبنود كراسات الشروط على الوجه الأكمل وعن الجهة التي تتولى طبع الكناشات المعتمدة وهل أن البلدية تسترجع الجذاذات من المستلزمين أم لا حتى تتعرف على كمية البضاعة التي تباع في السوق وعن نسبة إستخلاص البلدية من أسواقها إلى حد الآن بما أن المبالغ الواجب إستخلاصها هي 514 ألف دينار كما تسائلت أيضا هل تم إخراج المنتصبين بصفة غير قانونية داخل سوق الجملة للخضر والغلال وكل هذه التساؤلات تجعلها حائرة متسائلة عن مدى محافظة البلدية على أملاكها مؤكدة على مواصلة إنتهاج سياسة ما يصطلح عليه بـ"رزق البيليك".

السيدة آمال كروية

توجهت بخطابها إلى السيدة هدى ريحان لتوضيح بعض المسائل معتبرة أنها لم تشرف على جلسة تبتيت الأسواق البلدية لسنة 2020 للمرة الثانية المؤرخة في 2019/12/03 بل الآنسة مريم بن تمليست رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف بل أشرفت على جلسة التبتيت الأولى المؤرخة في 2019/11/19 وعلى جلسة التفاوض المباشر المؤرخة في 2019/12/17 نظرا لغياب الآنسة مريم بن تمليست حيث تم تكليفها لإنابتها وأنها لم تنسحب بتلك الجلسة إحتراما للمتزايدين وللإدارة وأن رأي لجنة التبتيت إستشاري بحت حيث بعد إنتهاء الجلسة إلتحقت بمكتب السيد رئيس البلدية الذي استدعى المزايدين وتفاوض معهم.

السيد مراد الميساوي:

توجه بالشكر للسيدة هدى ريحان على كل التساؤلات التي أثارتها واعتبرها من طينة تساؤلات المفكرة ألفة يوسف التي هدفها التغيير والتطوير وقد أفادها بالقول بأن النائبة الأولى لرئيس البلدية بإمكانها قانونا ترأس الجلسات المذكورة إستنادا إلى مبدأ تدرج القواعد القانونية حيث ترتب القواعد القانونية من الأعلى إلى الأدنى وفقا لقوتها حيث يأتي الدستور في المرتبة الأولى ثم المعاهدات الدولية والقوانين الأساسية (مجلة الجماعات) ثم تأتي في المراتب الأخيرة المناشير

وأن القانون الأساسي المنظم لمجلة الجماعات المحلية أسند صراحة للجنة التصرف في المرفق العام جلسات التبتيت لكن المنشور الصادر سنة 2019 أسند للجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف ترأس اللجنة المذكورة بما يعني أن هناك تضارب بين نصين قانونيين واعتمادا على المبدأ المذكور فالأولوية في التطبيق هو للقانون الأساسي المنظم لمجلة الجماعات المحلية على حساب المنشور.

السيدة فاطمة التليلي:

شكرت الجميع على الجهد المبذول واعتبرت أن هناك تقدم بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث تم الترفيع في معاليم إستلزام الأسواق لكن ما جلب إنتباهها هو معلوم الذبح والجلود ومعلوم الإشغال الوقتي ومعلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق حيث لاحظت فارقا كبيرا بين الأسعار الإفتتاحية وأثمان اللزمات حيث أن السعر الإفتتاحي للمعلوم الأول هو 70 ألف دينار والثمن المقترح هو 35 ألف دينار فحسب بالنسبة للمعلوم الثاني أي الإشغال الوقتي من 80 ألف دينار السعر الإفتتاحي إلى 40 ألف دينار أما بالنسبة لمعلوم الوقوف فالسعر الإفتتاحي المحدد هو 25 ألف دينارا وقد نزل ثمن اللزمة إلى 15 ألف دينار مع أن البلدية قامت بتجربة الاستغلال المباشر وتريد معرفة نتيجة هذا الاستغلال وهي بناءة في طرحها بغاية التحسين والتطوير.

السيد فوزي بوصفارة:

اعتبر الأسواق أحد أهم الموارد في ميزانية البلدية وطريقة إستغلالها موضوع خلاف داخلي هل نقوم بالإستلزام أم نتولى الإستغلال بصفة مباشرة أم نحدث وكالة في الغرض مؤكدا غياب معطيات أو إحصائيات أو تشخيص أو توجهات لحسن إدارة تلك الأسواق رغم الاتفاق على القيام بدراسة الأسواق قبل الدخول في النقاش حيث وقع إعداد الوثائق المرجعية وحضر ممثلو مكاتب الدراسات وتم إصدار إعلانات لكن وجد المجلس نفسه بوضع شبيه بالسنة الماضية دون برنامج لكيفية الإستغلال المثلى وقد أرجع ذلك إلى بعض المعوقات الخارجة عن إرادة البلدية مقرا في الوقت نفسه بوجود بعض التقصير لكن ليس بالإمكان أفضل مما كان وكل الأرقام المذكورة لا تمكن من فعل أكثر مما تحقق في غياب رؤية ودراسة.

السيد خالد الزريعة:

اعتبر أن هناك إيهام بالتحسن من حيث الأسعار المقترحة للأسواق وفي الظاهر هناك تقدم إيجابي لكن في الواقع وجب المقارنة مع سنوات 2015-2016 و2017 للوصول للتقييم الجيد والعلمي.

السيدة أمال كروية: تولت تلاوة ملخص لجدول مقارنة الأسواق البلدية لسنة 2020 الذي يتضمن الأسعار الافتتاحية وأثمان اللزمات من سنة 2017 الى سنة 2020:

بيان الفصول		السعر الإفتتاحي لسنة 2017	ثمن لزمة 2017	السعر الإفتتاحي لسنة 2018	ثمن لزمة سنة 2018	السعر الإفتتاحي لسنة 2019	ثمن لزمة سنة 2019	السعر الإفتتاحي لسنة 2020	ثمن لزمة سنة 2020
سوق الجملة للخضر والغلال وسوق الزيتون		400.000,000د	201.000,000 د	300.000,000 د	201.000,000د	500.000,000 د	242.500,000د	300.000,000 د	260.000,000 د
المعلوم على الذبح والجلود		20.000,000 د	20.500,000 د	25.000,000 د	26.800,000 د	70.000,000 د	35.000,000 د	70.000,000 د	35.000,000 د
سوق الدواب حومة السوق		50.000,000 د	50.500,000 د	60.000,000 د	45.000,000 د	80.000,000 د	50.000,000 د	80.000,000 د	65.000,000 د
سوق الجملـة للأسمـاك		60.000,000 د	38.000,000 د	50.000,000 د	52.000,000 د	100.000,000 د	70.000,000د	120.000,000 د	100.000,00 د
السوق العـام	السوق الأسبوعية	60.000,000 د	60.000,000 د	65.000,000 د	58.000,000 د	110.000,000 د	82.000,000 د	110.000,000د	134.000,000د
	الإشغال الوقتي	60.000,000 د	60.000,000 د	75.000,000 د	إستغلال مباشر	60.000,000 د	إستغلال مباشر	80.000,000 د	40.000,000 د
السوق المركزية		13.000,000د	8.000,000 د	10.000,000 د	10.000,000 د	12.000,000 د	12.500,000 د	15.000,000 د	13.000,000 د
معلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق		استغلال مباشر	استغلال مباشر	35.000,000 د	إستغلال مباشر	35.000,000 د	22.000,000 د	25.000,000د	15.000,000 د
الجملـــــــة		**663.000,000 د**	**438.000.000د**	**620.000,000 د**	**392.800,000 د**	**967.000,000 د**	**514.000,000 د**	**800.000,000 د**	**662.000,000 د**

السيد نبيل بن حداده مدير الشؤون الإدارية العامة**:**
في رد على تساؤل السيدة هدى ريحان أكد أن البلدية إستخلصت جميع المعاليم بعنوان لزمات الأسواق.
السيد رئيس البلدية:
تسائل عن مدى متابعة الأسواق البلدية وعن الإجراءات التي قامت بها إدارة الشؤون الإدارية العامة لمعالجة الإشكاليات مؤكدا أن البلدية بصدد إتمام برمجة القيام بالإنتدابات اللازمة لكن ليس لديه سلطة قرار مطلقة حيث لا تزال البلديات مرتبطة بالحصول على موافقات في القيام بانتدابات من سلطة الإشراف،
كما أبدى ملاحظة ثانية متعلقة بإجراءات تكليف مكتب دراسات لدراسة الأسواق البلدية لكن توجد بعض العراقيل مثل الحصول على تأشيرة السيد مراقب المصاريف العمومية وحاليا نجحت البلدية في إختيار مكتب دراسات وأن جميع الإجراءات سيقع الإنتهاء منها في القريب العاجل.
السيد مراد الميساوي:
مع شكره للمجهودات المبذولة وجب تنسيب الأمور ونبه إلى أن مبلغ 40 ألف دينار المتعلق بالإشغال الوقتي للطريق العام هو مبلغ زهيد سيسبب خسارة للبلدية.
السيدة فاطمة التليلي:
أكدت على ضرورة الإستفادة من التجربة الحاصلة في الإستغلال المباشر للإشغال الوقتي للطريق العام.
السيد نبيل بن حدادة:
أكد أن البلدية لا تملك الرصيد البشري الكافي للإستغلال المباشر للأسواق.
السيد خالد الزريعة:
وجب إعتماد سنة 2010 كإطار مرجعي لمعرفة هل تم حصول تقدم أم لا مثلما يقع إعتماد مؤشر التحسن في مداخيل السياحة بالمقارنة مع سنة 2010.
السيد فوزي بوصفارة:
أكد أن الإستغلال المباشر للبلدية في استخلاص معلوم سوق السيارات هي عملية سهلة وممكنة ولا تتطلب توظيف أعوان كثيرين ووجب العمل على إبرام عقود البيع علي عين المكان وبالنسبة للإشغال الوقتي للطريق العام فإن إستغلاله بصفة مباشرة من طرف البلدية مفيد وذو مردودية.
الآنسة هبة بن يوسف:
ثمنت آراء جميع الأعضاء المتدخلين وأكدت على وجوب التقدم بخطوات سنويا نحو إستغلال البلدية المباشر لأسواقها.
السيد توفيق دالي : ثمن المجهودات المبذولة وأكد على وجود تهرب في آداء المعاليم ينسحب على الأعوام الماضية.
السيدة فاطمة التليلي: وجب المضي قدما في القيام بخطوات إلى الأمام والخطوة تبدأ بالتحكم في عدد 2 أسواق على الأقل ثم نقوم بالمقارنة.

الأستاذ مراد الميساوي:
دعا إلى ضرورة الإشراف المباشر للبلدية على الإشغال الوقتي للطريق العام بواسطة المقاهي والمطاعم والمحلات.
السيد رئيس البلدية:
وجب علينا بلورة توجه معين وهو إما أن يقع التصويت على كل الأسواق أو كل سوق على حدى أو أن يقع التصويت على جميع الأسواق باستثناء الإشغال الوقتي وسوق السيارات.
السيد الكاتب العام بالنيابة:
اقترح أن تتولى البلدية الإستغلال المباشر للإشغال الوقتي للطريق العام وإستلزام سوق السيارات،
وقد تم الإتفاق على عرض موضوع مصادقة المجلس البلدي على تبتيت الأسواق بشكلها الحالي مع إدخال تعديل وهو أن تتولى البلدية الإستغلال المباشر للإشغال الوقتي ثم التصويت للإستغلال المباشر من عدمه بالنسبة لمعلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق
إثر ذلك تم المرور للتصويت على الإستغلال المباشر للإشغال الوقتي للطريق العام من طرف المقاهي والمطاعم والمحلات

قرار المجلس

صادق أعضاء المجلس بالإجماع **على تولى البلدية الإستغلال المباشر للإشغال الوقتي للطريق العام من طرف المقاهي والمطاعم والمحلات** بموافقة 17 عضوا وهم السيّد رئيس البلدية والسيّدات والسادة :
أمال كروية – هبة بن يوسف – عفاف الباروني – نسرين بن حريز – توفيق دالي – أمال البعطور– مراد الميساوي – هيثم الحمروني – لطفي بن مولي – فوزي بوصفارة – ريم العساس – خالد الزريعة – فاطمة التليلي – هدى ريحان – العربي عبد الرزاق بوشداخ و سارة يامون
وعدم إعتراض أو احتفاظ أي عضو
إثر ذلك تم المرور للتصويت على الإستغلال المباشر لمعلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق

قرار المجلس

لم يصادق المجلس البلدي على **تولي البلدية الإستغلال المباشر لمعلوم الوقوف بسوق السيارات بحومة السوق** حيث رفض هذا المقترح 11عضوا وهم كل من السيد رئيس البلدية والسيّدات والسادة :
أمال كروية – عفاف الباروني – نسرين بن حريز – توفيق دالي– مراد الميساوي – هيثم الحمروني – لطفي بن مولي – خالد الزريعة – العربي عبد الرزاق بوشداخ و سارة يامون

وعدم احتفاظ أي عضو
وبموافقة السادة والسيدات : فوزي بوصفارة – هدى ريحان – فاطمة التليلي – هبة بن يوسف – آمال البعطور و ريم العساس

إثر ذلك تم المرور للتصويت على الأسعار المقترحة بجميع الأسواق ما عدا الإشغال الوقتي للطريق العام من طرف المقاهي والمطاعم والمحلات.

قرار المجلس

صادق أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة من أعضائه الحاضرين **على الأسعار المقترحة بجميع الأسواق ما عدا الإشغال الوقتي للطريق العام من طرف المقاهي والمطاعم والمحلات** بموافقة 13 عضوا وهم السيّد رئيس البلدية والسيّدات والسادة :
أمال كروية – هبة بن يوسف – عفاف الباروني – نسرين بن حريز – توفيق دالي – أمال البعطور– مراد الميساوي – هيثم الحمروني – لطفي بن مولي– خالد الزريعة – سارة يامون و فاطمة التليلي التي وافقت على كل الأسعار باستثناء المعلوم على الذبح والجلود
وإعتراض السيدة هدى ريحان
واحتفاظ السيدين فوزي بوصفارة – العربي عبد الرزاق بوشداخ و السيدة ريم العساس والسيدة فاطمة التليلي التي احتفظت بصوتها فيما يتعلق بالسعر المحدد بالمعلوم على الذبح والجلود.

ورفعت الجلسة في حدود السّاعة الخامسة وتسعة وثلاثين دقيقة (17.39دق) بعد تجديد رئيس البلدية شكره لجميع الحاضرين والتمني لهم بسنة إدارية موفقة

مقرّر الجلسة
عبد الرؤوف الحمداني

مساعد مقرر الجلسة
رياض بوحمده

رئيس البلدية
الحسين جراد